ASOS JOURNAL

The Journal of Academic Social Science

Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 9, Sayı: 112, Ocak 2021, s. 267-279

ISSN: 2148-2489 Doi Number: <http://dx.doi.org/10.29228/ASOS.47854>

Yayın Geliş Tarihi / Article Arrival Date
24.11.2020

Yayınlanma Tarihi / The Publication Date
29.01.2021

Abdullah Yaseen Mohammed HAMOOD

Sakarya Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İslam Ekonomisi ve Finansı Bölümü
almgharem@gmail.com

أهمية التمويل الإسلامي لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ملخص

الهدف من هذا البحث إبراز أهمية التمويل الإسلامي ومساهمته في إنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كونه يساعد تلك المشروعات في الحصول على رأس المال اللازم بكلفة أقل وفترة استرداد أطول، بصيغ مالية متعددة تتوافق والشريعة الإسلامية، بخلاف التمويل التقليدي الذي يوفر قروضاً مرتفعة الفائدة ويعرض شروطاً معقدة.

ومن أجل ذلك، حاولنا من خلال هذا البحث، التعريف بالتمويل الإسلامي وذكر أنواعه وخصائصه وأبرز صيغه التمويلية، وأيضاً التعريف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتطرق لأهميتها وخصائصها ودورها في تنمية الاقتصاديات الوطنية وبحث مصادر تمويلها واستعراض العقبات والمشاكل التي تواجهها. كما أوضحنا أهمية التمويل الإسلامي ودوره الرئيس في تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته في نجاحها. واستخدمنا المنهج الوصفي لإيجاد وصف دقيق لموضوع البحث، واستقراء الحلول الممكن تقديمها.

وتوصلنا إلى أن التمويل الإسلامي يمثل مصدراً أساسياً ومهماً في تزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المناسب الذي لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية من جهة ويوفر قروضاً طويلة الأمد وذات عائد حقيقي من جهة أخرى.

(الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التمويل التقليدي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

IMPORTANCE OF ISLAMIC FINANCE FOR SUCCESS OF SMES

Abstract

In this research, we have reported on Islamic finance in terms of its types, characteristics, and its most prominent financing formulas. Moreover, we have discussed the role of small and medium enterprises in the development of national economies. In this regard, we have examined their sources of funding and explained the obstacles and problems they face. We have also shown the importance of Islamic finance and its role in the establishment and success of SMEs. We used the descriptive approach to find an accurate description of the subject of the research and to extrapolate possible solutions. We have concluded that Islamic finance is an essential source of adequate financing for SMEs that do not conflict with Islamic law on the one hand and provide long-term loans with real returns on the other.

Keywords: Islamic Finance, Traditional Finance, SMEs

مقدمة

يعتبر التمويل الإسلامي تمويلاً يتوافق ومنطق التنمية من منظور إسلامي فمبادؤه تصبو في مجملها إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، والتي من بينها الالتزام بقاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم، اللتين تجعلان العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية الإسلامية من خلال اشتراك الممول والممول في الربح والخسارة، وهما النتيجة الحتمية لأي مشروع (عصام) التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، 2010، ص3).

ومن أهم أهداف التمويل الإسلامي إيجاد بدائل للتمويل متوافقة مع الشريعة مثل القرض بدون فائدة، وإيجاد فرص عمل، من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى، وهذا بالتالي يسهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للمستثمرين لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع (الشلهوب، "صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية"، 2007، ص4).

وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم الموضوعات التي تشغل حيزاً كبيراً من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظراً للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ بداية القرن الماضي، باعتبارها رانداً حقيقياً للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دوراً ريادياً في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءً حيويًا لخلق فرص العمل، وهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر (نبيلة) الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، 2015، ص2).

مشكلة البحث

غالباً ما يواجه أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة إشكالية تتمثل في توفير مصادر تمويل كافية لمشروعاتهم، ولذلك يسعون للبحث عن مصادر تمويل أقل كلفة وتتميز بفترة استرداد طويلة الأمد؛ من خلال القروض البنكية.

ولأن نظام التمويل التقليدي أصبح عبئاً ثقيلاً على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتوفيره قروضاً ذات نسب فائدة مرتفعة وتتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ما تطلبه البنوك التقليدية من ضمانات حقيقية وشروطاً عدة تقلل من فرص المستثمر الحصول على ما يحتاجه من تمويل مناسب؛ اتجهت أنظار شريحة واسعة من المستثمرين إلى نظام التمويل الإسلامي الذي يمكنه توفير المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ مالية متعددة متوافقة والشريعة الإسلامية، ولكونه قائم على مبدأ التكافل الاجتماعي فهو يوفر قروضاً ذات كلف قليلة وتساعد على تحقيق الربح.

تتحدد مشكلة البحث في قصي دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولأن أبرز المشاكل التي تواجهها تلك المشروعات تتمثل في الحصول على التمويل عبر النظام التقليدي المعقد والمخالف لروح الشريعة الإسلامية، فإن

مشكلة البحث الأساسية تتمثل في تقصي دور التمويل الإسلامي في إنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم بصيغ تمويلية أكثر نجاعة، وذات كلف مالية أقل، وتوفر مكاسب حقيقية، ولا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أهمية البحث

نظراً لما يمثلته التمويل عقبة كبيرة في طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التعقيدات الخاصة بالضمانات، والمشكلات الإدارية والبيروقراطية، وشحة المؤسسات التمويلية، تتجه الأنظار إلى مؤسسات التمويل الإسلامية التي تزعم توفيرها صيغ متجددة لتأمين تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في الشرع الإسلامي.

ومن هنا، يستمد البحث أهميته في محاولة إظهار قدرة نظام التمويل الإسلامي على حل هذه المشكلة من خلال توفير مصادر تمويل مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى استعراض أهمية التمويل الإسلامي ودوره في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر تأمين تمويلها، ودعم مشاريعها، وتوسيع انتشارها في البلدان الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى:

- التعرف بالتمويل الإسلامي من حيث الماهية والخصائص وأبرز الصيغ التمويلية.
- التعرف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الأهمية والخصائص، ودورها في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وكشف مصادر تمويلها، واستعراض العقبات والمشاكل التي تواجهها.
- أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية البحث

بالنظر إلى طبيعة البحث، يمكن أن نستخدم المنهج الوصفي الذي يركز على وصف دقيق لظاهرة أو موضوع معين بصورة كمية أو نوعية أو رقمية، من أجل استقراء الحلول التي يمكن لصيغ التمويل الإسلامية تقديمها، لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في مختلف البلدان الإسلامية.

المبحث الأول: التمويل الإسلامي (مفهومه وأنواعه، خصائصه، الفرق بينه وبين التمويل التقليدي)

مفهوم التمويل الإسلامي

يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه: تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدّها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، 2004، ص12).

وفي تعريف آخر هو: أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري (السرطاوي، "التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص"، 1999، ص97).

ومن هذين التعريفين يمكن الخلوص إلى أن التمويل الإسلامي عبارة عن منظومة شاملة من النماذج والصيغ المتعددة التي تحتوي على توفير الموارد المالية لأي مشروع اقتصادي مع الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

أنواع التمويل الإسلامي

للتمول الإسلامي ثلاثة أنواع: التمويل التجاري، التمويل المالي، التمويل التعاوني أو التكافلي.

يمكن التمييز بين النوعين الأولين؛ التمويل التجاري والتمويل المالي. فعندما تكون سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها صلاحية اتخاذ القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل؛ نسمي هذه العملية بالتمويل المالي، بينما يكون التمويل التجاري في الحالة التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر.

ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:

اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله.

أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره، إضافة إلى الطرف المدير.

أما في التمويل التجاري؛ فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة، أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً، ويترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة (قحف، مرجع سابق، ص13).

ومما سبق، يمكننا القول إن التمويل التجاري يقوم على ركيزة البيع، بينما التمويل المالي عبارة عن تعاون بين رأس المال والعمل. وأهم مميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يأخذ محل الثاني، لأنه يغطي الحاجات التي من أجلها أبيع التمويل المالي، ولا يستطيع استيعاب كافة الظروف الطارئة على عمليات التمويل (قحف، مرجع سابق، ص56).

وبالنسبة للنوع الثالث من أنواع التمويل الإسلامي، فهو قائم على التعاون والبر والإحسان، لكونهما خصال حث عليهما الدين الإسلامي، من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقية والفقر فيه، وهذا النوع يتمثل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن.

ومن كل نوع من الأنواع الأنفة الذكر تنفرع مجموعة من الصيغ التمويلية المختلفة فيما بينها، الأمر الذي يجعل التمويل الإسلامي نظاماً يغطي كافة احتياجات الممول، ويساعده على استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع (عصام، مرجع سابق، ص23).

خصائص التمويل الإسلامي

المال في الإسلام هو مال الله تعالى، وللإنسان صلاحية التصرف في هذا المال ولكنه مقيد بشرع الله. ولذلك فإن دور المال هو إسعاد المجتمع وإشاعة مبدأ التكافل داخله. ويمكن لمس هذا بوضوح من خلال السمات التي يتمتع بها التمويل في الإسلام، والتي تتلخص فيما يلي: (دنيا "كفاءة نظام التمويل الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة"، 2008، ص 114-116)

- يحتوي على العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها.
- تمويل حقيقي تقدم فيه الأموال والخدمات لطالبيها بشكل فعلي، وليس تمويلاً مصطنعاً أو على ورق. كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال، بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات.
- أنه مرتبط بالاستثمار. فالتمويل الإسلامي في صورته المتعددة لا يرى منفصلاً عن عملية الاستثمار الحقيقي.
- خالٍ من التعامل بالربا، أي المداينة من خلال الفائدة.
- تمويل لمشروعات وأنشطة جائزة شرعاً، فلا يجوز تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعاً أو خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة، وذلك لضمان سلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات، وأيضاً ضمان للموارد والأموال من تبديدها فيما لا فائدة منه.
- أن العائد على الممول يتوزع بين عائد ثابت وعائد نسبي محتمل وعائد غير مباشر (الثواب) وفقاً لصيغة التمويل المتعامل بها. وهذا يعني أن المستثمر أمام أشكال مختلفة من العبء الذي عليه تحمله نظير عملية التمويل، فقد يكون في شكل تكلفة ثابتة محددة، وقد يتمثل في حصة نسبية من عائدات الناتج أو الأرباح. والتكلفة المحددة الثابتة قد تحتوي على عنصرين مندمجين هما مقابل ما حصل عليه مع إضافة بعض الأموال كما هو الحال في البيع المؤجل، وقد لا تحتوي إلا على العنصر المقابل لما حصل عليه فقط كما هو الحال في التمويل من خلال القرض.

وانطلاقاً من كل ما سبق، يمكننا القول إن لدى التمويل الإسلامي مجموعة كبيرة من الأدوات التمويلية المتباينة فيما بينها، وتحظى كل منها بقدر من الأهمية، الأمر الذي يجعل منه قادراً على استيعاب أكبر قدر ممكن من رغبات المتعاملين ضمن إطار محدد لا يمكن الخروج عليه. ويمكن تحديد الإطار العام الذي يتحرك فيه التمويل الإسلامي من خلال الفرضيتين التاليتين (حيرش "محاولة لحصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات"، 2004، ص585):

- أن تكون المشروعات موضوع التمويل جائزة شرعاً.
 - أن يكون التمويل ذاته لا يحمل أي مخالفة شرعية.
- فالفرضية الأولى تعني أن يتم استثمار الأموال في الحلال، والثانية أن يكون التعامل وفق شرع الله.

ونضيف إلى ذلك، السمة الجوهرية التي تتسم بها جميع أدوات التمويل الإسلامي القائمة على فرضية شيوع الأمانة والصدق في التعامل وحرمة أكل مال الغير (دنيا "أدوات التمويل في الإسلام"، 2004، ج5، ص415).

الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

ثمة جوانب عدة يلتقي فيها التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي يمكن حصرها فيما يلي؛ الصورة التي يتم بها التمويل، الغاية المنشودة من التمويل، طريقة إدارة الأموال واستثمارها (السرطاوي، مرجع سابق، ص97).

أما الفرق بين التمويلين فيتركز في الأساس الذي يقوم عليه كل منهما. فالتمويل الإسلامي قائم على مبدأ الربح، أي أن صاحب المال أو الممول تكون له نسبة من الربح المحقق، وفي التمويل التقليدي يستحق الممول زيادة ثابتة تسمى الفائدة. ومن خلال هذه المقاربة يمكن القول إن منشأ الفرق بين التمويلين هو الفرق بين الفائدة والربح، فالربح مبلغ غير محدد مسبقاً وهو متوقف على ظروف المشروع ومن ثم فقد يرتفع أو ينخفض وقد لا يوجد بالأساس. على عكس الفائدة التي تكون ثابتة ومحددة حتى لو خسر المشروع (المنصور، "نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية"، 2007، ص71).

المبحث الثاني: أساليب التمويل الإسلامي

من أهم أساليب التمويل الإسلامي؛ الشراكة، والمضاربة، والمرابحة، والإجارة، والقرض الحسن، وبيع السلم، والاستصناع.

أولاً : الشراكة :

الشراكة (أو الشركة) هي صورة من المشاركة وتعني الجمع بين مال البنك ومال صاحب المشروع بغرض استخدامها في إقامة مشروع أو شراء بضاعة أو بيعها. ويتم تقسيم الربح بين الشركاء على أساس مساهمة كل منهم في رأس المال. وإذا تولى أحد الشركاء مسؤولية الإدارة، يخصص له نسبة من صافي الربح قبل اقتسامه، حسب ما ينص عليه عقد الشراكة.

ثانياً : المضاربة :

تعني جمع المال المقدم من أحد الأطراف مع الجهد المقدم من طرف آخر بهدف تنفيذ مشروع استثماري ما. يطلق على الطرف الأول رب المال والطرف الآخر رب العمل (أو المضارب). تتطرق المضاربة على أساس أن العائد الذي يحصل عليه الطرفان يتفرع فقط من تحقيق الأرباح، ويكون للمضارب نصيبه في الربح يتفق عليه. عند وقوع خسارة لا يتحمل المضارب شيئاً طالما أنه لم يثبت تقصيره أو تعمد، كما لا يحصل على مقابل لمجهوده حال ثبت تقصيره أو تعمد. ويجوز النص في التعاقد على حصول المضارب على أجر إلى جانب حصة الأرباح، وهنا يكون المضارب مخاطراً بنصيبه في الربح فقط (الليفة "حول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي"، 1992، ص19).

ثالثاً : المرابحة :

المرابحة أحد صور البيوع، وهي تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة (المزايدة والمساومة والمرابحة)، ويتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها مضافاً إليه ربح معلوم متفق عليه. وتعرف المرابحة شرعاً بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائداً ربحاً معلوماً يتفق عليه (الجويفل "دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم"، 2013/2012، ص33).

رابعاً : الإجارة :

الإجارة تعني تأجير الأصول المنتجة. والتأجير له نوعان: التمويل أو الرأسمالي و التمويل التشغيلي؛ النوع الأول اتفاق قطعي بين البنك والعميل، ويشترط فيه قيام البنك بتأجير أصل رأسمالي للعميل خلال فترة متفق عليها، وتبقى ملكية الأصل للبنك واستخدامه من حق العميل مقابل قسط إيجار يدفعه الأخير، وفي نهاية المدة يعود الأصل للمستأجر للبنك. أما النوع الثاني فتكون فيه فترة التأجير قصيرة، وتكون من مسؤولية البنك أيضاً جميع نفقات الملكية بما فيها صيانة الأصل وإصلاحه.

خامساً : القرض الحسن :

هو القرض الذي يرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أن تدفع عنه فوائد ودون أن يكون للمقرض الحق في المشاركة في أرباح وخسائر المشروع الذي استثمر فيه مبلغ القرض. يتم تخصيص هذا الأسلوب من التمويل لتفريج كرب الأفراد ولتمويل الأعمال الصغيرة (سراج "بيع السلم"، 1993، ص36).

سادساً : السلم :

السلم: يعرف بأنه بيع موصوف في الذمة محصور في الصفة بوزن معلوم وكيل معلوم إلى أجل معلوم (قندوز، "الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى"، 2017، ص414)، وفي تعريف آخر "أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل" (ابن قدامة، "المغني"، 1968، ج4، ص185).

سابعاً : الاستصناع :

يعرف بأنه عقد يشتري به في الحال شيئاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف معينة وبثمن محدد (بيت التمويل الكويتي، "دليل المصطلحات الفقهية والاقتصادية"، 1992، ص120).

ومن أشكال التمويل في البنوك الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (أبو زيد، "المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية"، 1996، ص98):

- التمويل بصيغة القرض.

- التمويل بصيغة الهبة.

- التمويل بصيغة الوصية.

- التمويل بصيغة طريقة إحياء التراث.

ومن مصادر التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضاً:

- التمويل عن طريق الزكاة.

- التمويل عن طريق مؤسسة الأوقاف.

- التمويل عن طريق المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث : المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ماهيتها، خصائصها، مساهمتها في الاقتصادات الوطنية، المعوقات والمشاكل)

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي، وهناك اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي. ونتيجة للنجاح الذي حققته هذه المشاريع في دول عدة، ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه في حد ذاتها من نمو معتبر على مستوى الاقتصاد من جهة ثانية.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر، حتى في داخل الدولة الواحدة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى (الحموري "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة"، 1999، ص1).

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة متناهية الصغر إذا كانت تشغل أقل من 10 عمال، واعتبر تعريف البنك الدولي أن المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أكثر من 10 وأقل من 50 عاملاً، أما إذا كان عدد العمال بين 50 - 100 فتعتبر منشأة متوسطة، وما زاد عن ذلك تعتبر المنشأة كبيرة (بدوي، "تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي" 2004، ص5).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وفي كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً (حرب "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، 2006، ص116).

وفي بعض الدول العربية فمن الممكن القول إن المشروع يكون صغيراً إذا كان عدد العمال يتراوح بين 5 - 15 عاملاً (ترزي، "كيف تبدأ مشروعك الصغير"، 2009، ص20).

وهناك معايير أخرى تستخدم في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل؛ معيار رأس المال، ومعيار المستوى التكنولوجي المستخدم، ومعيار المبيعات. بالإضافة إلى معايير كمية أخرى أقل شيوعاً في الواقع العربي ومنها: معيار حجم الاستثمار في الأصول الثابتة، ومعيار حجم الميزانية السنوية للمنشأة.

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة ويمكن سرد أهم هذه المميزات والخصائص كما يلي: (العلي، النجار "الريادة وإدارة الأعمال المصغرة" 2006، ص67)

1. مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
4. ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال أصحاب المدخرات المتدنية على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
5. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
6. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
7. المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
8. الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكملّة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
9. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
10. الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
11. تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشروعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار (عامر "خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، على الرابط: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/10/26/505122.html>).

دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي؛ المساهمة في التشغيل، الإنتاج، وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي: (الناصر "دور المؤسسات والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية تبسة" 2011، ص 22)

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.
4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعمال جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد شك في احتياج جميع المشروعات على مختلف مستوياتها إلى التمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تتمكن من النمو وتحقيق دخل وربح مقبولين، وقد صار تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة يشكل مدخلاً مهماً لخلق فرص العمل وإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

ومما يجب الإشارة إليه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى التمويل في مختلف مراحل حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وأيضاً في حالة المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، وأمن البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية (عبد الغافر وآخرون "إدارة المشروعات الصغيرة"، 2000، ص 70).

والقطاع المصرفي في أي دولة في العالم يتكون من: (طلفاح "المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي" 2005، ص 32)، (المحروق، مقابلة "المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، معوقاتهما" 2006، ص 8 - 11)

1- البنك المركزي: وهو السلطة النقدية والمعنية بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.

2- البنوك التجارية: يقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع، ووضعها في متناول المشروعات والأشخاص الراغبين في الحصول على القروض، ويقع على عاتق الجهاز المصرفي الذي يتكون من مجموعة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، مسؤولية كبيرة تتمثل في حفظ مدخرات أفراد المجتمع، وتوجيهها نحو الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية.

ومن مهام البنوك التجارية أيضاً تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا بد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادةً ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعاً ما، هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان

طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية -على الأغلب- عدم اللجوء إليه، خوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك.

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدة عوامل منها:

- أ- ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ب- عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم، وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية.
- ت- حجم أرباح البنك التي قد تتأثر بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ث- تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة، والصفقات المشتركة كذلك.
- ج- وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أو فترات السداد، إضافة إلى ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلاً تحسباً للمساءلة الضريبية.
- وعليه، تتجه البنوك التجارية على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة، وغالباً ما يتركز هذا في مجال الحسابات الجارية المدينة، والقروض البنكية المجمعة، وكلاهما مستهدف نظراً لتدني مستوى المخاطرة فيهما.

3- مؤسسات الإقراض المتخصصة: جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه، كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشرط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

أ. المؤسسات والصناديق التمويلية: غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

ب. الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأجنبية: جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات نظراً للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادة لقطاعات وفئات محدودة مسبقاً.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت، ومن أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم: (المحروق، مرجع سابق، ص 7 - 9)

1. كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثة (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس - الأولية - النمو الأولي - النمو الفعلي - الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.
4. **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاضمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبيين سواءً لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
6. **المنافسة:** والمنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.
7. **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

المبحث الثالث : أهمية التمويل الإسلامي

إن مشكلة عدم توافر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون مرجعيتها، بغض النظر عن الخصوصيات التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات، إلى التخصيص غير العادل للتمويل في النظام المالي القائم على الفائدة. إذ وصفت هذه الأخيرة بأنها أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد حيث تحابي ذوي الجاه والثروة على غيرهم رغم ما يكون وراء ذلك من تبديد وضياح (دنيا) "كفاءة نظام التمويل الإسلامي"، (ص118).

وتعتبر البنوك الإسلامية من أهم إنجازات الاقتصاد الإسلامي، وقد تكون النموذج الوحيد من نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقه إلى التطبيق، والذي تمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من الوجود والاستمرار (كامل) "تطور العمل المصرفي- مشاكل وآفاق"، (1997، ص7).

إن ما يميز البنوك الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية تحديداً هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، وهاته العلاقة هي التي تحدث التغيير الجذري في الأدوات والاهتمامات.

فالمبدأ الذي يقوم عليه النظام المصرفي الإسلامي، هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين البنوك والمودعين طبقاً لقواعد معينة محددة مسبقاً. وعلى وجه التحديد لن يحصل المودع على ضمان بعائد محدد مسبقاً على القيمة الإسمية لوديعة في البنك، ولكنه سوف يعامل كما لو كان من حملة أسهم البنك وبالتالي يحق له نصيب في الأرباح التي يحققها البنك (زهية، خديجة) "التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية: فرص وتحديات"، (ص48).

ويمكن حصر ضرورة وأهمية التمويل الإسلامي من الناحية الاقتصادية والتنموية في النقاط التالية: (فرحي، "أهمية التمويل الإسلامي وجنوره التاريخية"، 2010، ص2)

- إن ما يوفره العمل المصرفي الإسلامي من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات تخدم ذات الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية؛
- النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية؛

- إن أساليب التمويل الإسلامي كفيلة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي؛

- إن نظام التمويل الإسلامي يمكنه المساهمة بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وفي محاربة التضخم.

الاستنتاجات

وبعد هذا العرض لأهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتبين كيف أن التمويل الإسلامي يمثل مصدراً أساسياً ومهماً في تزويد تلك المشروعات برأس المال اللازم لاستمرار نشاطها الاقتصادي، ولكونه كفيلاً بضمان التوزيع العادل للدخل القومي، وإتاحة الفرصة للحصول على التمويل المناسب الذي لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية من جهة ويوفر قروضاً طويلة الأمد وذات عائد حقيقي من جهة أخرى. بالمقابل يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ذلك التمويل في حالة الالتزام بالمعايير الإدارية والمالية السليمة التي تسهم في التقليل من المخاطر الاستثمارية وتضمن عودة القروض للمؤسسات التمويلية.

التوصيات

1. تكمن أهمية التمويل الإسلامي في قدرته على توفير المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ مالية متعددة متوافقة والشريعة الإسلامية.
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى التمويل في مختلف مراحل حياتها.
3. إنشاء مؤسسات وصناديق تمويلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها.
4. تأسيس صناديق وهيئات تطوعية ومنظمات غير حكومية لتوفير الدعم المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. توفير المميزات الاستثمارية من قبل الحكومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التقليل من الرسوم الضريبية وتوفير المواد الأولية بكلفة أقل.
6. إلزام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمراعاة المعايير المالية والإدارية الضامنة لنجاح المشروع وتقليل نسبة المخاطر المصرفية.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب

1. أمل ترزي، "كيف تبدأ مشروعك الصغير" ط1، مركز العمل التنموي/معاً غزة، 2009، ص7.
2. بيت التمويل الكويتي، "دليل المصطلحات الفقهية والاقتصادية"، ط1، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1992، ص120.
3. عيسى ضيف الله المنصور، "نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية"، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص71.
4. فؤاد عبداللطيف السرطاوي، "التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.
5. ماهر المحروق، مقابلة إيهاب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، معوقات"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، أيار 2006.
6. محمد عبدالمنعم أبو زيد، "المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية"، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص98.
7. منذر قحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، ط3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
8. موفق الدين ابن قدامة، "المغني"، مكتبة القاهرة، 1968، ج4، ص185.

الرسائل والأبحاث المنشورة

9. عامر "خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، متاح على: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/10/26/505122.html>
10. بوزيد عصام "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-" رسالة ماجستير في علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قسدي مبراح، 2010، ص أ.
11. ببيان حرب "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2، 2006، ص116.
12. سراج الدين عثمان مصطفى، عبدالهادي يعقوب "بيع السلم"، قسم البحوث الشرعية والفقهية والفتوى، إدارة التخطيط، كراسة 4، الخرطوم، 1993، ص36.
13. سعود محمد الليفة "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي"، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1992، ص19.
14. الشلهوب صلاح بن فهد، "صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية"، 2007، ص4، متاح على: <http://ebooks9.com/التنمية3.htm-doc-3>
15. شوقي أحمد دنيا "أدوات التمويل في الإسلام"، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة، 2004، ج5، ص415.
16. شوقي أحمد دنيا "كفاءة نظام التمويل الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية، العدد التاسع، 2008.
17. طلفاح أحمد "المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي"، المعهد العربي للتخطيط، ابريل 2005، متاح على: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-7.pdf
18. عبد الستار العلي، النجار فايز، "الريادة وإدارة الأعمال المصغرة"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص67.
19. عبد السلام عبد الغافر وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص7.
20. عليان نبيلة "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، 2015، ص2.
21. عيسى حيرش "محاولة لحصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، الجزائر، 2004، ص585.
22. قاسم الحموري "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة"، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية بعنوان "دور المشروعات الصغيرة و الاجتماعية لإقليم الشمال"، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 1999، ص1.
23. كامل "تطور العمل المصرفي- مشاكل وآفاق"، 1997، متاح على: <http://www.irtipms.org/PubDetA.asp?pub=184>، ص7.
24. محمد بدوي، "تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي"، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص5.
25. محمد فرحي "أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية"، مقدمة لليوم الدراسي الذي نظمه مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير حول (التمويل الإسلامي : واقع وتحديات)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2010، ص2.
26. محمود سلامة سليمان الجويل "دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013/2012، ص33.
27. موساوي زهية، خالدي خديجة "التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية: فرص وتحديات"، ص48. متاح على: <https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-04-2006/809-2013-05-09-14-07-34>

28. الناصر مشري " دور المؤسسات والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية تبسة" رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011 ، ص 22. متاح على:
<https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-480.pdf>